



بيان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان المصدر الأول للبيانات في تقرير مكتب خدمات الهجرة التابع لوزارة الهجرة والاندماج في الدنمارك عن الوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي في محافظتي دمشق وريف دمشق في سوريا الصادر في تشرين الأول 2020

الثلاثاء 27 تشرين الأول 2020

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

أصدر مكتب خدمات الهجرة التابع لوزارة الهجرة والاندماج في الحكومة الدنماركية مطلع تشرين الأول 2020 تقريراً عن الوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي في محافظتي دمشق وريف دمشق في سوريا.

اعتمد التقرير على مصادر حقوقية¹ عدة أبرزها، وهي بالترتيب بحسب مرات الاقتباس الواردة في التقرير:

- الشبكة السورية لحقوق الإنسان: 63
- مشروع بيانات مواقع وأحداث الصراعات المسلحة (ACLEDA): 24
- المكتب الأوروبي لدعم اللجوء (EASO): 42
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA): 5

رُكِّز التقرير على الوضع الأمني وحرية الحركة والوضع الاجتماعي والاقتصادي في محافظتي دمشق وريف دمشق في الحقبة الأخيرة. وهدف التقرير هو جمع معلومات محدثة عن القضايا المتكررة التي تم تحديدها في الحالات المتعلقة بطالبي اللجوء السوريين. وأكَّد التقرير على وجوب الانتباه إلى الوضع المتقلب وغير المستقر في سوريا وحقيقة أنَّ المعلومات المقدمة قد تصبح قديمة سريعاً، وأكَّد أيضاً على أهمية متابعة المعلومات المقدمة في التقرير وتحديثها.

الوضع الأمني في محافظتي دمشق وريف دمشق:

جاء في التقرير أن القبضة الأمنية قوية في مناطق سيطرة المعارضة السابقة في دمشق وريف دمشق، وهذه المناطق أكثر استقراراً من مناطق أخرى في الجنوب مثل درعا. وأشار إلى ازدياد عمليات القتل والاعتقالات المستهدفة لضباط الجيش والأمن خلال عام 2020، وعمليات الخطف مقابل الفدية. إضافة إلى استمرار الضربات الجوية الإسرائيلية على مواقع الحكومة السورية والقوات المدعومة من إيران.

أوردَ التقرير أنه في المدة بين 1 كانون الثاني إلى 12 أيلول 2020 تم تسجيل 144 حادثاً أمنياً ("معارك" و"انفجارات/ عنف عن بعد" و"عنف ضد المدنيين") منها 79 ضد مدنيين وتوزعت على المحافظتين على النحو التالي:

دمشق: 14 حادثاً تسبَّب في مقتل 14 مدنياً

ريف دمشق: 65 حادثاً تسبَّب في مقتل 88 مدنياً

¹ (تم الاعتماد في التقرير على مصادر إعلامية عدة)

وأضاف التقرير أنّ معظم حالات العنف ضدّ المدنيين (اعتداءات جنسية، اعتداءات جسدية، حالات خطف، واعتقال، وقتل) كانت لمعتقلين قتلوا في السجون، الكثير منهم قتلوا تحت التعذيب، وأشار التقرير إلى أن عدد حوادث العبوات الناسفة زاد بشكل كبير في شباط 2020، حيث وقعت 6 تفجيرات في مدينة دمشق و2 في ريف دمشق وبالمقارنة مع العام السابق فقد تم الإبلاغ عن 17 حادثة عبوات ناسفة في العاصمة ومحيطها طوال عام 2019. وتحذّر التقرير عن وجود تقارير أسبوعية عن متفجرات من مخلفات الحرب والألغام الأرضية التي تتسبب في سقوط ضحايا من المدنيين، مشيراً إلى أنّ قضية الألغام والمخلفات المتفجرة تقتصر على المناطق التي وقعت فيها مواجهات عسكرية كبيرة قبل صيف 2018 بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة، وموضحاً أنه لا تزال هناك مخاوف بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب في مخيم اليرموك على الرغم من إزالة بعض الركام من الشوارع الرئيسة، حيث يواجه العائدون خطر التعرض لانفجارات مخلفات الحرب المتفجرة والألغام.

حرية الحركة:

ذكر التقرير أنه على الرغم من أن الحركة أصبحت أسهل بين دمشق والغوطة الشرقية منذ منتصف عام 2019 إلا أن خطر الاعتقال لا يزال قائماً عند المرور بنقاط التفتيش وخاصة للمدنيين المدرجين في قوائم المطلوبين، ويشمل ذلك الرجال السوريين والفلسطينيين المطلوبين لأداء الخدمة العسكرية الإجبارية أو الاحتياطية والأفراد الذين قاموا بأنشطة سياسية أو مسلحة مناهضة للحكومة، والأشخاص الذين وجّهت إليهم تهم جنائية، وقد يتعرض الأشخاص غير المدرجين في قوائم المطلوبين لخطر المضايقة أو الاستجواب أو الاعتقال عند نقاط التفتيش. ويشمل ذلك الأشخاص الذين هم أقارب لنشطاء سياسيين أو مسلحين بارزين والأشخاص المشتبه في كونهم ناشطين، والأشخاص الذين على اتصال بأقاربهم المطلوبين.

وبحسب التقرير لا يزال الوصول إلى المناطق المتضررة بشدة مثل مخيم اليرموك وداريا ودوما وحرستا والشيفونية وعربين مقيد للغاية ويحتاج المدنيون إلى استخراج إذن للوصول إليها. كما يحتاج المدنيون إلى الحصول على موافقة أمنية عند الانتقال من منطقة بنّية الاستقرار في منطقة أخرى في دمشق وريف دمشق.

الوضع الاجتماعي والاقتصادي:

تحذّر التقرير أنّ سوريا تمرّ بأزمة اقتصادية عميقة، انعكست في انهيار الليرة السورية وارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية خلال عام 2020، وقال التقرير إنه يمكن الوصول إلى الماء والكهرباء والرعاية الصحية الأساسية والمدارس في معظم مناطق محافظتي دمشق وريف دمشق. ومع ذلك، فإنّ الخدمات تخضع لضغوط ويُعاني السكان من انقطاع الكهرباء والمياه يومياً، كما هو الحال في العديد من المناطق الأخرى في سوريا.

وطبقاً للتقرير فإنه لا نقص في الغذاء، ولكن أسعار المواد الغذائية مرتفعة، ويتم توفير المواد الغذائية الأساسية بأسعار مدعومة لكن الكمية المقدمة بأسعار مدعومة بالكاد تغطي احتياجات الناس.

قال التقرير إنه لا يوجد تقريباً منطقة في ريف دمشق خالية تماماً من السكان حيث تفرض الظروف المالية لبعض السكان العودة والعيش في منازلهم المدمرة. مع غياب أية عملية إعادة إعمار فعلية في المحافظتين. وأشار إلى توفر الخدمات الأساسية (مياه، وكهرباء، وصرف صحي) بمستويات مختلفة في جميع المناطق المهولة في المحافظتين، وذكر أنه قد تمت إعادة فتح مراكز الخدمة الطبية والمستشفيات في معظم المناطق في دمشق وريف دمشق، حيث يتوفر لكل منطقة عيادة رعاية صحية خاصة بها تقدم معظم الخدمات الأساسية، فيما أوضح التقرير أن جودة خدمات الرعاية الصحية والأدوية المقدمة ضعيفة في كلتا المحافظتين، ولا سيما في ريف دمشق، وأن تضرر المرافق الطبية والعيادات والمستشفيات المزدهمة وسوء التجهيز، ونقص الطاقم الطبي، وندرة العلاج الطبي العام والمخصص للأطفال والنساء وذوي الأمراض المزمنة، ونقص الأدوية وسوء نوعية الأدوية المتاحة، جميعها مشكلات يُعاني منها قطاع الرعاية الصحية حالياً.

واعتبر التقرير أنَّ الأوضاع في دمشق وريف دمشق مثيرة للقلق فيما يتعلق بانتشار فيروس كوفيد-19.

وأخيراً أشار التقرير إلى أنه يمكن للأطفال الالتحاق بالمدارس والتعليم الابتدائي في جميع مناطق دمشق وريف دمشق تقريباً، إلا أنَّ المدارس مكتظة وتعاني من نقص المعلمين، وفي المناطق النائية يضطر الأطفال إلى قطع مسافات طويلة للذهاب إلى المدرسة، والعديد من أبنية المدارس تضررت خلال الصراع.

[للاطلاع على تقرير مكتب خدمات الهجرة الدنماركي نرجو زيارة الرابط²:](#)

وفيما يلي أبرز البيانات والمعلومات التي شاركتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع مكتب خدمات الهجرة التابع لوزارة الهجرة والاندماج في الدنمارك فيما يتعلق بهذا التقرير:

فيما يتعلق بالوضع الأمني في محافظتي دمشق وريف دمشق:

أكدت الشبكة على استمرار عمليات الاعتقال التعسفي في عام 2020، حيث وثق فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 327 عملية اعتقال في محافظة ريف دمشق ومدينة دمشق بين كانون الثاني وأيلول 2020 حيث تركّزت هذه الاعتقالات بشكل رئيس في مدن وبلدات دوما وعربين وحرسنا بمحافظة ريف دمشق، وتحول 250 منها إلى حالات اختفاء قسري.

² التقرير متاح باللغة الإنكليزية فقط.

ووثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان اعتقال 56 شخصاً، بينهم 13 سيدة و4 أطفال في أثناء تنقلهم بين قرى وبلدات محافظتي دمشق وريف دمشق.

وأشارت إلى أن طريق مطار دمشق الدولي غير آمن بسبب انتشار نقاط التفتيش الأمنية حيث يقوم الأفراد في نقاط التفتيش هذه بتفتيش المدنيين لدى مرورهم بها؛ ولأن المنطقة تخضع لسيطرة قوات النظام السوري ولا يوجد فيها أية فصائل غير نظامية أو مجموعات مسلحة أخرى، فإن الهدف الأساسي من الحواجز هو احتجاز المدنيين حصرياً وتعريضهم للاعتقال لأسباب مختلفة، حيث تم توثيق ما لا يقل عن 19 حالة اعتقال من أصل الـ 327 المذكورة أعلاه لأفراد اعتقلوا في مطار دمشق أو من نقاط التفتيش المنتشرة على طريق المطار. ويخشى المدنيون من استخدام هذا الطريق خوفاً من تعرضهم للاعتقال عند نقاط التفتيش.

فيما يتعلق بحرية التنقل في المحافظتين:

أشارت الشبكة إلى انتشار نقاط التفتيش بشكل رئيس عند مداخل البلدات في محافظة ريف دمشق وعلى الطرق المؤدية إلى الطريق الدولي (طريق دمشق السريع - المتعلق). عناصر نقاط التفتيش يتحققون من وجود بطاقات توضّح وضع التسوية، ووثائق الخدمة الوطنية، وحالة التجنيد الإجباري (مثل دفتر الخدمة العسكرية وأية وثائق تأجيل للخدمة العسكرية والإجازات وغيرها من الوثائق ذات الصلة) للمارين من النقطة. وبشكل عام، هناك تدقيق شديد على جميع الأفراد الراغبين في دخول ريف دمشق أو مغادرته.

تقلّب قدرة المواطنين على التنقل بحرية والتنقل بين المناطق وفقاً لأهواء أفراد نقاط التفتيش. حيث يمكن لبعض الأشخاص التنقل والسفر بحرية، بينما يتم منع أو اعتقال آخرين، إما لأنهم من بين الذين قاموا بتسوية أوضاعهم أو لانتمائهم لعائلات معينة أو لأسباب أخرى.

أشارت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أنه لا يوجد منع كامل لعودة المواطنين إلى مناطق ريف دمشق؛ حيث يقتصر المنع على مجموعة محددة من الناس ومناطق محددة، مثل المناطق التي دمرت فيها أحياء ومنازل تدميراً كاملاً. مثل بلدات دوما وحريستا والشيفونية وعربين، وأكّدت الشبكة على أن السماح بالعودة إلى هذه المناطق جزئي فقط ومقتصر على من تمكنوا من العودة بعد الحصول على تصريح أمني وإصلاح منازلهم على نفقتهم الخاصة. وفي المناطق التي دمرت فيها منازل و/أو صادرتها قوات النظام السوري، يلزم الحصول على إذن أمني للدخول، وقد تمت مصادرة العديد من المنازل في هذه المناطق ومنع أصحابها من العودة إليها. وفي بعض الأحيان، يمنع عناصر نقاط التفتيش عودة المدنيين؛ بهدف ابتزازهم والحصول على مبالغ مالية مقابل دخولهم.

وذكرت الشبكة أنَّ السلطات تمنع الوصول إلى بعض المناطق في مدينة دمشق مثل جوبر، والقابون، ومخيم اليرموك، والحجر الأسود، والقدم. وأشارت الشبكة إلى أن الوصول إلى أحياء جوبر واليرموك محظور بسبب الدمار الهائل هناك، حيث يسمح عناصر نقاط التفتيش فقط للمركبات التابعة لقادة الميليشيات التابعة للنظام السوري بالدخول؛ ليقوموا بدورهم بعمليات النهب والسرقة.

وأضافت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن النظام السوري سيعيد تنظيم المناطق المدمرة ويعيد بناءها وفق مخططات تنظيمية جديدة حيث سيتمكن فقط السكان الذين بقوا في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام والقادرين على إثبات ملكيتهم، من الحصول على منازل جديدة هناك في المستقبل، لكن هذا الأمر سيستغرق سنوات عديدة.

وذكرت الشبكة وجود نقاط تفتيش عسكرية على جميع مداخل مدينة دمشق والطرق المؤدية إليها، حيث يتم إيقاف جميع الحافلات والسيارات التي تُقلُّ مدنيين. ويطلب العناصر الحواجز من السائقين والركاب بطاقات الهوية الخاصة بهم ويكون هناك تحقق أكثر تركيزاً إذا كان الفرد من منطقة فُرضت عليها اتفاقات التسوية أو إذا كان من عائلة مناهضة للنظام السوري، أو إذا كان أفراد من العائلة معروفون بأنهم نشطاء في الحراك الشعبي أو أعضاء في المعارضة المسلحة. وأشارت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أنَّ عمليات تفتيش النساء عند نقاط التفتيش تتمُّ بالطريقة ذاتها المتبعة في تفتيش الرجال، وأحياناً بأوامر عليا؛ للضغط على أقاربهم المطلوبين من قبل الأفرع الأمنية.

فيما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في دمشق وريف دمشق:

أشارت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى غياب أية عملية إعادة إعمار فعلية، حيث يتم استخدام موارد الدولة في العمليات العسكرية، وملاحقة المطالبين بالتغيير السياسي وقمع أي انتقاد للنظام. وأكّدت الشبكة على أن ما يحدث هو محاولات من قبل النظام للسيطرة على الأراضي والممتلكات من خلال فرض قوانين تعسفية تنتهك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومرحلة إعادة التنظيم القسري في مخيم اليرموك وأحياء القدم والحجر الأسود وجوبر في دمشق مستمرة. أما في محافظة ريف دمشق، فلم يحدد النظام السوري بعد المناطق التي يريد إعادة تشكيلها بدلاً من إعادة بنائها.

تأثرت معظم مناطق ريف دمشق الخارجة عن سيطرة قوات النظام السوري بالتدمير بدرجات متفاوتة حسب حجم العمليات العسكرية التي تعرضت لها حتى سيطرة النظام السوري عليها. حيث كانت داريا، والمليحة، ودوما، وحريستا، وعربين، ومديرا، وعين ترما، وزملكا، وحموريا، بين المناطق الأكثر تضرراً، بينما تعرضت مناطق مثل القلمون وقرى وادي بردى ومضايا والزبداني وبقين لضرر أقل مقارنة بما سبق ذكره.

وأشارت الشبكة إلى أن مدينة داريا وضواحيها تفتقر بشكل كامل تقريباً إلى المرافق الأساسية اللازمة للحفاظ على الحياة (الكهرباء والمياه وشبكات الصرف الصحي والمستشفيات والمدارس وما إلى ذلك). حيث لم يرق النظام السوري حتى الآن بأية عمليات تأهيل ولم يقدم الخدمات اللازمة لجعل المناطق صالحة للسكن بعد السيطرة عليها. في غضون ذلك، ينفق النظام ملايين الدولارات على نفقات ورواتب الأجهزة الأمنية التي تمارس الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب، وملايين الدولارات على تكاليف الحشد العسكري المستمر حول محيط إدلب.

أكدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان على إهمال النظام السوري الخدمات في سوريا إلى حد كبير وكانت مناطق ريف دمشق التي تعرضت لعمليات قصف عشوائي من قبل قوات النظام السوري قبل إحكام النظام سيطرته عليها صيف 2018 هي الأكثر تأثراً. ووثقت الشبكة عشرات الاعتداءات على البنية التحتية، مثل خزانات وشبكات المياه خلال العملية العسكرية في تلك المناطق قبل سيطرة قوات النظام عليها. بشكل عام، فإن الوضع الخدمي الحقيقي في جميع مناطق ريف دمشق هو نفسه فيما يتعلق بخدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي. وبينما لا توجد منطقة محرومة تماماً من هذه الخدمات، فإنها تخضع لتقنين شديد في الكهرباء التي توفرها الشبكة العامة، وتعتمد بعض المناطق على المحولات الكهربائية. أما فيما يتعلق بالمياه، فعلى الرغم من توفرها، فإن بعض المناطق محرومة من شبكة المياه العامة وتعتمد على آبار المياه. ولم تشهد الشبكة أية عملية إعادة تأهيل للبنية التحتية منذ سيطرة النظام السوري على هذه المناطق.

وأشارت الشبكة إلى أنه على الرغم من أنه لا توجد منطقة في ريف دمشق لا تصل إليها المواد الغذائية، إلا أنها متوفرة بأسعار مرتفعة تتجاوز القدرة الشرائية للغالبية العظمى من المواطنين، لذلك يلجأ المواطنون إلى تأمين احتياجاتهم الأساسية فقط مثل الخبز والبقوليات والخضروات. بينما يعتمد بعض السكان على الزراعة وتربية المواشي في أراضيهم لتأمين إمداداتهم على الرغم من التكلفة العالية لذلك.

أكدت الشبكة على افتقار معظم المناطق إلى مرافق الرعاية الصحية نتيجة الحملات العسكرية التي شنتها قوات النظام السوري وحلفاؤه، والتي أدت إلى إلحاق أضرار جسيمة بالمنشآت الطبية، إلى جانب هجرة الكوادر الطبية. حيث أنّ المراكز المعودة التي تعمل تقدم العلاج للحالات الطفيفة والمتوسطة فقط، ويجب على المواطنين السفر إلى مدينة دمشق لتأمين العلاج للحالات الخطيرة. كما يعاني المصابون بالأمراض المزمنة من ارتفاع أسعار الأدوية وأحياناً من صعوبة تأمين الدواء. حيث تعتمد النظام السوري في حملاته العسكرية استهداف المرافق الحيوية، ولا سيما المنشآت الطبية؛ لبثّ الرعب بين المدنيين وإجبارهم على الاستسلام. وعندما يحكم النظام سيطرته على هذه المناطق، فإنّ هذه المنشآت، مثل غيرها، لا تحظى بالاهتمام اللازم لإعادة تأهيلها.

وذكرت الشبكة أنه في حالات نادرة جداً تقوم حكومة النظام السوري بدعم بعض الأدوية والفحوصات والخدمات الطبية بأسعار منخفضة، إلا أنه حتى في هذه الحالات هناك تمييز بين عناصر قوات أمن النظام والجيش وعائلاتهم الذين يتلقون معاملة تفضيلية في الحصول على هذه الخدمات، وتُعطى الأولوية لمصابي الجيش والأمن على المواطنين العاديين المصابين والمرضى.

وفي سياق تفشي وباء كوفيد-19، يخشى الناس الذهاب إلى المستشفيات خوفاً من الحجر الصحي في ظروف غير صحية، مع نقص الرعاية الصحية، وبدلاً من ذلك يعتمدون على تأمين العلاج خارج المستشفيات.

وأضافت الشبكة أنه على الرغم من أن معظم مناطق ريف دمشق، التي كانت خارجة عن سيطرة قوات النظام السوري، لا تزال تعاني من تأثير العمليات العسكرية للنظام على المرافق التعليمية، إلا أن معظمها لم يقطع العملية التعليمية. حيث يلجأ أهالي المناطق التي تفتقر إلى المدارس التي تقدم جميع مراحل التعليم إلى إيجاد مدارس في المناطق المجاورة. وقد تعرضت معظم الأبنية المدرسية للقصف من قبل النظام السوري على الرغم من علمه مسبقاً بمواقعها، لكن حملاته البربرية ضد تلك المناطق، ولا سيما الأخيرة منها، كانت تهدف إلى بثّ الذعر بين المدنيين وإجبارهم على قبول اتفاقات التسوية التي من شأنها تهجيرهم إلى مناطق أخرى. ولا يولي النظام السوري أية أهمية لعمليات ترميم المدارس وتوفير طاقم التدريس أو الخدمات التعليمية المناسبة.

ختاماً، تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أنها مستعدة للمساهمة في التقارير الدولية عن حالة حقوق الإنسان في سوريا، وتضع قاعدة البيانات وما تحتويه من معلومات واسعة تم تسجيلها خلال تسع سنوات في خدمة إظهار حقيقة ما يجري بحق المواطن والدولة السورية من انتهاكات لحقوق الإنسان، وتأمل أن يساهم ذلك في تثبيت تاريخ وسردية ما جرى في سوريا بموضوعية، ومنعاً من محاولات حثيثة من قبل مرتكبي الانتهاكات وفي مقدمتهم النظام السوري وروسيا وإيران عبر إنشاء منظمات تابعة لهم تهدف إلى تغيير سردية الأحداث ونفي الانتهاكات وتبريرها، ونشدد على أننا سوف نستمر في بذل أكبر جهد ممكن في توثيق ما يجري بدقة وموضوعية، سعياً لخدمة الهدف الأوسع وهو حماية المدنيين في سوريا، ثم محاسبة مرتكبي الانتهاكات كافة، والبدء في مسار التغيير نحو الديمقراطية، **وشعارنا هو: لا عدالة بلا محاسبة.**